



الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/37/205
S/14990
21 April 1982
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

مجلس
الأمن



الجمعية
العامة

مجلس الأمن
السنة السابعة والثلاثون

الجمعية العامة
الدورة السابعة والثلاثون
البندان ٣١ و ٣٤ من القائمة الأولية*
قضية فلسطين
الحالة في الشرق الأوسط

رسالة مؤرخة في ٢٠ نيسان/ابريل ١٩٨٢ ، وموجهة الى
الأمين العام من الممثل الدائم للكويت لدى
الأمم المتحدة

يشرفني أن أرفق طيه نص البلاغ الختامي للاجتماع الوزاري الاستثنائي لمكتب التنسيق
لبلدان عدم الانحياز بشأن قضية فلسطين ، المعقود في الكويت في الفترة من ٥ الى ٨ نيسان/
ابريل ١٩٨٢ . وأرجو من سعادتكم التفضل بالعمل على تعميم هذا النص بوصفه وثيقة رسمية من
وثائق الجمعية العامة تحت البندين ٣١ و ٣٤ من القائمة الأولية ، ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) محمد عبدالله أبو الحسن
السفير
الممثل الدائم

البلاغ الختامي للاجتماع الوزاري الاستثنائي
لمكتب التنسيق لبلدان عدم الانحياز
بشأن قضية فلسطين المعقود في الكويت
في الفترة من ٥ الى ٨ نيسان/ابريل ١٩٨٢

مقدمة

١ - عملا بقرار المؤتمر الوزاري لبلدان عدم الانحياز الذي عقد في مقر الأمم المتحدة في نيويورك في الفترة من ٢٥ الى ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨١، اجتمع مكتب التنسيق لبلدان عدم الانحياز في الكويت في دورة استثنائية على المستوى الوزاري، في الفترة من ٥ الى ٨ نيسان/ابريل ١٩٨٢، لتقييم الحالة واتخاذ التدابير العملية لتعزيز المساعدات الشاملة لدعم كفاح الشعب الفلسطيني من أجل نيل حقوقه غير القابلة للتصرف وممارستها بحرية بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الوحيد والشرعي لهذا الشعب.

٢ - وقد اشترك في الاجتماع أعضاء مكتب التنسيق التالية اسماؤهم :

اثيوبيا ، الأردن ، اندونيسيا ، بنغلاديش ، بنما ، بنن ، بوتان ، بوروندي ، بيرو ، توغو ، جامايكا ، الجمهورية العربية السورية ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية كوريبا الشعبية الديمقراطية ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، زائير ، زامبيا ، سرى لانكا ، الصومال ، العراق ، غانا ، غيانا ، قبرص ، كوبا ، الكونغو ، ليسوتو ، مدغشقر ، منظمة التحرير الفلسطينية ، موريتانيا ، موزامبيق ، نيجيريا ، الهند ، اليمن الديمقراطية ، يوغوسلافيا .

واشترك أيضا أعضاء الحركة التالية اسماؤهم :

افغانستان ، اكوادور ، الامارات العربية المتحدة ، انغولا ، ايران (جمهورية - الاسلامية) ، باكستان ، البحرين ، تونس ، الجزائر ، جزر القمر ، الجماهيرية العربية الليبية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية العربية اليمنية ، سان تومي وبرينسيبي ، السنغال ، السودان ، سورينام ، عمان ، غرينادا ، غينيا (جمهورية - الشعبية الثورية) ، فولتا العليا ، فييت نام ، قطر ، الكويت ، كينيا ، لبنان ، مالطة ، مالي ، ماليزيا ، مصر ، المغرب ، ملديف ، المملكة العربية السعودية ، المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ، النيجر ، نيكاراغوا .

كما حضرت البلدان والمنظمات وحركات التحرير الوطني التالية بصفة مراقب :

الفلبين ، المؤتمر الوطني الافريقي ، منظمة المؤتمر الاسلامي ، منظمة الوحدة الافريقية ، الأمم المتحدة ، جامعة الدول العربية .

وحضرت أيضا البلدان والمنظمات التالية كضيوف :

رومانيا ، السويد ، فنلندا ، النمسا ، اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى ، مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، اللجنة الدولية للصليب الأحمر .

٣ - وقد حظي الاجتماع في جلسته الافتتاحية بشرف الاستماع الى بيان هام أدلى به سعادة الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح ، نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية ووزير الاعلام بالكويت . كما حظي الاجتماع بشرف الاستماع الى كلمات من سعادة ياسر عرفات ، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية وسعادة عصمت كئاني رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة ، وسعادة ايزيد ورو ماليركا وزير العلاقات الخارجية بكوبا ورئيس مكتب التنسيق لبلدان عدم الانحياز .

٤ - ووفقا للاقتراح المقدم من السيد اغناش غولوب ، الوزير الاتحادى المساعد للشؤون الخارجية بيوغوسلافيا ، تقرر تصميم النصوص الكاملة لهذه الكلمات بوصفها وثائق رسمية للمكتب (الوثائق Doc.5/Bur.2/CONF.6/NAC، و Doc.9 و Doc.10 على التوالي) .

٥ - وان القرار بمقعد اجتماع استثنائي لمكتب التنسيق بشأن قضية فلسطين ليدل على التزام الحركة الثابت بتحرير الشعوب ، وهو عنصر جوهري في كفاحها من أجل ايجاد نظام دولي متحرر من كافة العلاقات التي تقوم على السيطرة والاستغلال .

٦ - وقد قيم الوزراء آخر التطورات التي طرأت على الحالة البالغة الخطورة في فلسطين المحتلة وفي الشرق الأوسط ، وما يترتب عليها من نتائج وآثار على السلم والأمن الدوليين .

وقد اعتمد الوزراء في هذا الصدد البلاغ وبرنامج العمل التاليين :

٧ - أشار الوزراء الى اعلانات مؤتمر القمة السادس المنعقد في هافانا في أيلول/سبتمبر ١٩٧٩ ، والمؤتمر الوزارى المنعقد في نيودلهي في شباط/فبراير ١٩٨١ ، والمؤتمر الوزارى المنعقد في مقر الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر ١٩٨١ ، وأكدوا من جديد أن قضية فلسطين هي لب مشكلة الشرق الأوسط والسبب الأصلي للصراع العربي الاسرائيلي .

٨ - وأكد الوزراء انه لا يمكن حل قضية فلسطين ومشكلة الشرق الأوسط الا عن طريق تسوية شاملة وعادلة تتضمن ما يلي :

ألف - انسحاب اسرائيل انسحابا كاملا وشاملا وغير مشروط من جميع الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية المحتلة الأخرى ، بما فيها القدس ، وفقا للمبادئ الأساسية التي تقضي بعدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة ؛

باء - حرية الفلسطينيين في ممارسة حق العودة الى ديارهم وممتلكاتهم التي أبعدوا عنها واقتلوا منها ، ودفع تعويضات عادلة لغير الراغبين في العودة ؛

جيم — حصول الشعب الفلسطيني على حقوقه غير القابلة للتصرف في فلسطين وممارستها بحرية بما في ذلك :

- ١ ' حقه في تقرير المصير دون تدخل خارجي ، وحقه في الاستقلال والسيادة الوطنيين ؛
- ٢ ' حقه في إقامة دولته المستقلة ذات السيادة .

٩ — وأعرب الوزراء عن تأييدهم الكامل لجهود لجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ؛ وأشادوا كثيرا بالنتائج الايجابية التي تحققت حتى الآن في الجمعية العامة فيما يتعلق بقضية فلسطين وحشوا على تقديم مزيد من الدعم لتنفيذ التوصيات الواردة في تقرير اللجنة .

١٠ — وطلب الوزراء الى جميع الدول والمنظمات أن تقدم المساعدة والتسهيلات لما يتخذه الشعب الفلسطيني من اجراءات وخطوات ، بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، لكي يواصل جهوده وكفاحه المشروع بكافة الوسائل من أجل نيل حقوقه غير القابلة للتصرف وممارستها بحرية .

١١ — وأشار الوزراء الى ان مؤتمر القمة السادس أيّد حق منظمة التحرير الفلسطينية والدول العربية في رفض ومعارضة أى حل أو تسوية تضرّ بالحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني أو بتحرير جميع الأراضي العربية المحتلة ، وانه أيّد الحق في احباط مثل هذه الحلول والتسويات بجميع الوسائل الممكنة .

١٢ — وكرر الوزراء ادانتهم لأى حل جزئي أو منفصل ، ولأى اتفاق يضرّ بحقوق البلدان العربية والشعب الفلسطيني ، أو ينتهك مبادئ وقرارات حركة بلدان عدم الانحياز والأمم المتحدة ، أو يحول دون تحرير القدس والأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة ، ودون نيل الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وممارستها بالكامل .

١٣ — وبعد أن أحاط الوزراء علما بالتطورات الأخيرة الجارية في الأراضي الفلسطينية المحتلة ، أعربوا عن قلقهم البالغ ازاء الجهود والاجراءات والتدابير المستمرة والمفاوضات الجارية من أجل فرض ما تتضمنه اتفاقات كامب ديفيد من أحكام تدّعي تقرير مستقبل الشعب الفلسطيني والأراضي الفلسطينية التي تحتلها اسرائيل ، بما في ذلك القدس ، ورفضوا جميع المحاولات التي تبذل لتوسيع هذه الاتفاقات .

١٤ — وأعرب الوزراء عن قلقهم البالغ بشأن نشر قوات أجنبية في أراضي بلدان عدم الانحياز في الشرق الأوسط أو بالقرب منها ، وأكدوا ضرورة الالتزام التام بمبادئ ومعايير عدم الانحياز في هذا الخصوص .

٥- وأكد الوزراء أن أى خروج عن قرارات وسياسات مؤتمرات بلدان عدم الانحياز ذات الصلة بقضية فلسطين وعدوان إسرائيل المستمر على البلدان العربية ، إنما يقوّض الكفاح المشروع من أجل تحرير الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى المحتلة ، وحصول الشعب الفلسطيني على حقوقه غير القابلة للتصرف .

٦- وأعرب الوزراء عن ادانتهم لسياسة إسرائيل العدوانية والتوسعية في فلسطين والأراضي العربية المحتلة ، وانتهاكها للحقوق والحريات الأساسية لسكان فلسطين والأراضي العربية المحتلة ، وتمادي إسرائيل في إقامة المستوطنات وتشريد المواطنين العرب ونسف منازلهم ومصادرة ممتلكاتهم .

٧- وأدان الوزراء أيضا قيام إسرائيل باغتصاب الموارد المائية والطبيعية في فلسطين والأراضي العربية المحتلة ، كما أعربوا عن عميق قلقهم لأعمال التنقيب والحفر تحت المسجد الأقصى وقبة الصخرة وفي الأماكن المقدسة الأخرى .

٨- ويعد أن بحث الوزراء باستفاضة أعمال إسرائيل التمسفية الأخيرة ضد الشعب الفلسطيني الواقع تحت الاحتلال ، بما في ذلك فرض حظر التجول ، وطرد المسؤولين المنتخبين شعبيا ، بل وإطلاق النار على المتظاهرين من الطلبة المزل ، أعلنوا عن ادانتهم الشديدة لهذه الأعمال . وطلبوا الى جميع الدول أن توحد جهودها من أجل وقف هذه الأعمال ووضع نهاية للاحتلال الاسرائيلي غير المشروع للأراضي الفلسطينية والعربية .

٩- وأدان الوزراء إسرائيل لتجاهلها الكامل لقرارات مجلس الأمن ٤٦٥ (١٩٨٠) و ٤٧٦ (١٩٨٠) و ٤٧٨ (١٩٨٠) ، التي تدين اصدار " القانون الأساسي للقدس " ، كما أدانوا جميع التدابير الاسرائيلية التي تهدف الى تهويد مدينة القدس الشريف ، بتغيير تكوينها الديموغرافي ، ومعالمتها ووضعها . وأكد الوزراء من جديد قرارهم برفض أى اعتراف ب " القانون الأساسي للقدس " الذى اصدرته إسرائيل ، وطلبوا من جديد الى جميع الدول والمنظمات عدم التعامل مع المؤسسات الاسرائيلية التي تقام في القدس . وفي هذا الصدد ، شجب الوزراء قرار اللجنة السياسية للجمعية البرلمانية بمجلس أوروبا بعقد اجتماع في مدينة القدس المحتلة . وطلبوا الى اللجنة ان تحترم القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ، وأن تمتنع عن عقد هذا الاجتماع في القدس . كما نددوا جميع الدول بواجبها العام بموجب القانون الدولي في عدم التعامل مع سلطات الاحتلال الاسرائيلية بأية طريقة يمكن أن تفسرها هذه الأخيرة على أنها تعني الاعتراف بوجودها غير المشروع في القدس .

٢٠- وقرر الوزراء أن يطلبوا الى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الانعقاد من أجل فرض التدابير التي ينص عليها الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ، ضد إسرائيل لعدم تنفيذها لقرارات مجلس الأمن ، ولتعريضها السلم والأمن الدوليين للخطر بما ترتكبه من أعمال .

٢١- وأشار الوزراء الى قرار الجمعية العامة د ل ط - ٢ / ٧ الذي اعتمدته في دورتها الاستثنائية الطارئة بتاريخ ٢٩ تموز/ يولييه ١٩٨٠ والذي يرجو من الأمين العام أن يتخذ التدابير اللازمة لتنفيذ التوصيات التي تقدمت بها اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف الى الجمعية العامة في دورتها الحادية والثلاثين ، باعتبارها أساسا لحل قضية فلسطين .

٢٢- ولاحظ الوزراء بقلق شديد عدم اتخاذ أى اجراء حتى الآن في هذا الصدد وحثوا مجلس الأمن على عقد اجتماع لبحث الموقف واتخاذ التدابير دون مزيد من الابطاء .

٢٣- وأدان الوزراء جميع السياسات التي تحبط ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف . وأعربوا ، في هذا الشأن ، عن استيائهم لموقف حكومة الولايات المتحدة الأمريكية العدائي ازاء منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الوحيد والشرعي للشعب الفلسطيني ، وأدانوا سـمـو استخدام الولايات المتحدة لحق النقض للحيلولة دون قيام مجلس الأمن باتخاذ اجراء لمساندة حصول الشعب الفلسطيني على حقوقه غير القابلة للتصرف .

٢٤- وأعرب الوزراء عن أملهم الصادق في أن تعيد حكومة الولايات المتحدة الأمريكية النظر في سياستها وموقفها بصورة ايجابية وبناءة بغية تعزيز امكانيات التوصل الى حل عادل ودائم لقضية فلسطين يؤدي الى سلم شامل وعادل في الشرق الأوسط .

٢٥- وأكد الوزراء من جديد تأييدهم لسيادة لبنان وسلامة أراضييه ووحدته واستقلاله السياسي ، وطلبوا بالتنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) . وأعربوا عن قلقهم البالغ ازاء الحالة الناشئة عن حملة اسراييل المكثفة ، وتهديداتها بالتدخل العسكري في لبنان ، وأن كرروا ادانتهم لعدوان اسراييل وسياستها العدوانية ، فقد أكدوا من جديد تأييدهم لما تبذله الحكومة اللبنانية من جهود ، تلقى التأييد على الصعيدين الاقليمي والدولي ، من أجل استعادة السيادة والسلطة الكاملة للدولة اللبنانية على جميع اراضيها حتى حدودها المعترف بها دوليا . ورحب الوزراء في هذا الصدد بقرار مجلس الأمن ٥٠١ (١٩٨٢) وحثوا جميع الدول على تقديم دعم متزايد ومستمر لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ، وعلى بذل جهودها لوضع حد للحالة المؤسفة السائدة في جنوب لبنان .

٢٦- وأدان الوزراء مشروع اسراييل شق قناة تربط البحر الأبيض المتوسط بالبحر الميت ، وأكدوا ان هذا المشروع يشكل عملا عدوانيا خطيرا على الحقوق المشروعة والمصالح الحيوية للشعب الفلسطيني والمملكة الأردنية الهاشمية كما يهدد السلم والأمن الدوليين . وطلب الوزراء الى جميع البلدان أن تشجب هذا المشروع وأن تمتنع عن تقديم أى شكل من اشكال الدعم أو المساعدة من شأنه أن يؤدي الى تمكين اسراييل من تنفيذ هذا المشروع .

٢٧- وأعرب الوزراء عن قلقهم البالغ ازاء العجز المالي المتكرر في ميزانية وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين وطلبوا الى المجتمع الدولي أن يتحمل مسؤولياته وأن يزيـد

مساهماته في ميزانية هذه الوكالة لتمكينها من الاستمرار في تقديم خدماتها نظرا للمخاطر الكبيرة المترتبة على وقف هذه الخدمات .

٢٨- وأدان الوزراء بشدة اسراييل لرفضها الامتثال لقرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١) المؤرخ في ١٧ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨١ ، وقرار الجمعية العامة ٢٢٦ / ٣٦ بـ المؤرخ في ١٧ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨١ بشأن مرتفعات الجولان السورية المحتلة ، وكرروا تأكيد ان جميع التدابير التي اتخذتها اسراييل لتنفيذ قرارها بضم مرتفعات الجولان السورية مجردة من أية صحة قانونية وغير معترف بها .

٢٩- وأعرب الوزراء عن سخطهم ازاء التدابير العدوانية والقمعية والتعسفية التي تتخذها اسراييل ضد المواطنين السوريين ، بتجريدهم من حقوقهم وحريةهم الأساسية ، منتهكة بذلك أحكام اتفاقية جنيف الرابعة التي تسرى على هؤلاء المواطنين .

٣٠- وأشاد الوزراء بمقاومة المواطنين السوريين في مرتفعات الجولان السورية المحتلة ضد الاحتلال والضم من جانب اسراييل وأعربوا عن تأييدهم لكفاحهم العادل دفاعا عن حريتهم وسلامة أراضيهم وهويتهم الوطنية .

٣١- وأعرب الوزراء عن دعم أعضاء حركة عدم الانحياز الكامل وتضامنهم مع الكفاح العادل لحكومة وشعب الجمهورية العربية السورية ضد الاحتلال والعدوان الاسرائيليين ومن أجل تحرير أراضيها المحتلة .

٣٢- وأعرب الوزراء عن قلقهم العميق لاختفاق مجلس الأمن ، المسؤول عن حفظ السلم والأمن الدوليين ، في اتخاذ التدابير المناسبة ضد اسراييل بموجب الفصل السابع من الميثاق بسبب استخدام الولايات المتحدة الأمريكية ، وهي عضو دائم بمجلس الأمن ، حق النقض بتاريخ ٢٠ كانون الثاني / يناير ١٩٨٢ .

٣٣- وأكد الوزراء من جديد التزام أعضاء حركة بلدان عدم الانحياز بالامتثال لأحكام قرار الجمعية العامة ١ / ٩ الذي اتخذته في دورتها الاستثنائية الطارئة بتاريخ ٥ شباط / فبراير ١٩٨٢ ، لاسيما تطبيق التدابير التي دعا هذا القرار الى اتخاذها ضد اسراييل .

٣٤- وأعرب الوزراء عن اقتناعهم بأن اسراييل بسجلها وأعمالها قد برهنت بصفة قاطعة على أنها ليست دولة محبة للسلم ، وانها لم تنفذ التزاماتها بمقتضى الميثاق .

٣٥- وأعرب الوزراء عن بالغ قلقهم لتوسع اسراييل في اسلحتها التقليدية ، فضلا عن اسلحتها النووية . وشجب الوزراء السياسات الامبريالية ، وخاصة السياسات التي تنتهجها الولايات المتحدة بتسليح اسراييل ومدّها بصورة مباشرة وغير مباشرة بالتكنولوجيا والمواد النووية مما يمكّنها من مواصلة برنامجها للأسلحة النووية الراعي الى ادامة احتلالها للأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى . وشجبوا أيضا تزايد التعاون في ميدان الأسلحة بين الكيان الصهيوني ونظام جنوب افريقيا العنصريين .

٣٦- وطلب الوزراء الى جميع بلدان العالم وشعوبه الامتناع عن امداد اسرائيل بأى دعم عسكرى أو مادى أو بشرى يمكّنها من الاستمرار في سياساتها العدوانية .

٣٧- كما طلب الوزراء الى جميع البلدان الامتناع عن ابرام أية اتفاقات عسكرية مع اسرائيل ، وخاصة لشراء الأسلحة والمعدات الحربية الاسرائيلية ، لأن هذا يمكّن اسرائيل من تطوير قدراتها في مجال التصنيع العسكرى والأسلحة ويدعم في الوقت ذاته الاقتصاد الاسرائيلي مما يمكّنها من المضي في سياساتها العدوانية والتوسعية ومن تمويل مخططاتها الاستيطانية التوسعية في فلسطين والأراضي العربية الأخرى المحتلة .

٣٨- وأدان الوزراء بحزم العدوان الاسرائيلي المبيّت على المنشآت النووية العراقية وأكّـدوا ان هذا العدوان ، الذى لا يمكن اعتباره الا عملا ارهابيا ارتكبه دولة ، كشف من جديد عن الطبيعة العدوانية لاسرائيل كأداة امبريالية تخريبية ترمي الى تقويض التنمية الثقافية والعلمية والاقتصادية للدول العربية ، وكشف أيضا عن تعنت اسرائيل الذى يعمل على تقويض القيم والأعراف والقوانين الدولية .

٣٩- وشدّد الوزراء أيضا على ان المجتمع الدولي اعتبر هذا العدوان هجوما على الوكالة الدولية للطاقة الذرية والأجهزة التابعة لها . ولذا فقد أعربوا عن مساندتهم لجميع القرارات التي اتخذتها الأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية في هذا الصدد ، وأكّـدوا أهمية اتخاذ الاجراءات الفعّالة والراعية ضد اسرائيل ، بما فيها تعليق عضويتها في الوكالة الدولية للطاقة الذرية ؛ لا سيما وان اسرائيل قد هدّدت بتكرار عملها العدواني .

٤٠- وأكّـد الوزراء مسؤولية اسرائيل الدولية عن تعويض الأضرار المادية والخسائر فسي الأرواح التي نجمت عن عدوانها المبيّت .

٤١- واعتبر الوزراء العدوان جريمة تهم جميع بلدان عدم الانحياز ان أنه يشكل ، في جملة أمور ، انتهاكا لحق بلدان عدم الانحياز في اكتساب المعرفة العلمية والتكنولوجية . ولهذا دعا الوزراء الى المزيد من التضامن والتعاون مع العراق والى تأييد حقه وحق جميع بلدان عدم الانحياز الأخرى في امتلاك وتطوير التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية وكجزء من برامجها الانمائية .

٤٢- وأدان الوزراء بشدة استمرار اسرائيل في انتهاك المجال الجوى للبلدان العربية ، واعتبروا ذلك عملا من أعمال العدوان وخرقا لسيادة هذه البلدان ، ومظهرا من مظاهر سياسة اسرائيل العدوانية ضد البلدان العربية ، وانتهاكا لقواعد القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة .

٤٣- واعتبر الوزراء الولايات المتحدة مسؤولة عما تقدّمه لاسرائيل من دعم وأسلحة ووسائل للعدوان ، وأعلنوا ان مثل هذا الدعم والحنون من العوامل الحاسمة لمواصلة النظام الصهيوني سياسته العدوانية الفاشية واحتلال واستيطان الاراضي العربية المحتلة ورفضه الدائم الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف .

٤٤- وأعرب الوزراء عن قلقهم البالغ لأن حكومة الولايات المتحدة لا تزال توأمل سياستها لإبرام " تحالف استراتيجي " مع إسرائيل في الشرق الأوسط ، برغم تأجيل المناقشات بينهما . ان هذه السياسة وهذا التحالف ، بدلا من أن يسهما في المساعي الرامية الى تحقيق حل شامل ونهائي لمسألة الشرق الأوسط ، انما يؤكدان دور إسرائيل كرأس جسر حقيقي للامبريالية ، وكعنصر يهدد استقرار بلدان منطقة الشرق الأوسط وكذلك السلم والأمن الدوليين .

٤٥- وأشار الوزراء الى قرار الجمعية العامة ٢٢٦/٣٦ الذي أعلن " مرة أخرى ان السلم في الشرق الأوسط كل لا يتجزأ . ويجب أن يقوم على اساس تسوية شاملة وعادلة ودائمة لمشكلة الشرق الأوسط ، تحت رعاية الأمم المتحدة " ، تكفل انسحاب إسرائيل الكامل وغير المشروط من الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى المحتلة منذ ١٩٦٧ ، بما فيها القدس ، وتمكن الشعب الفلسطيني ، بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف ، بما في ذلك حق العودة والحق في تقرير المصير والاستقلال الوطني واقامة دولته المستقلة ذات السيادة في فلسطين وفقا لقرارات الأمم المتحدة المتصلة بقضية فلسطين ، خاصة قرارات الجمعية العامة د ل ط - ٢/٧ المؤرخ في ٢٩ تموز/يوليه ١٩٨٠ و ١٢٠/٣٦ من أ ل ف الى واو المؤرخة في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ .

٤٦- وأعرب الوزراء عن اعتقادهم الراسخ بأنه ينبغي للأمين العام للأمم المتحدة بذل مساعي كافية ، في أقرب وقت ممكن ، لبدء اتصالات مع كافة اطراف النزاع العربي الاسرائيلي في الشرق الأوسط ، بغية التوصل الى طرق ووسائل ملموسة لتحقيق حل شامل وعادل ودائم يفضي الى السلم وفقا لما هو محتل في الفقرة ٤٥ أعلاه .

٤٧- ودعا الوزراء أعضاء مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الى القيام بدورهم والاضطلاع بمسؤولياتهم حتى يتمكن مجلس الأمن من اتخاذ تدابير ملائمة طبقا لما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة من أجل تحقيق السلم المنشود وضمان السلم والأمن في الشرق الأوسط .

٤٨- وندد الوزراء بموقف البلدان التي تقدم لاسرائيل معونات وأسلحة واعتبروا ان الدافع الحقيقي وراء تقديم هذه الكميات الهائلة من الأسلحة الفتاكة ووسائل التدمير هو دعم اسرائيل كقاعدة للاستعمار والخنصرية في افريقيا وآسيا . وقرر الوزراء أن يطلبوا الى جميع بلدان عدم الانحياز اتخاذ أى اجراء تراه ملائما ازاء تلك الدول ، ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية .

٤٩- وأدان الوزراء اسرائيل لتعنيتها في مواصلة سياساتها العدوانية والتوسعية ضد البلدان العربية والشعب الفلسطيني ، وطلبوا الى الدول ، ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية ، أن تتوقف فوراً عن اعطاء اسرائيل أية مساعدات بشرية أو عسكرية أو سياسية أو اقتصادية يمكن ان تشجعها على مواصلة سياساتها .

- ٥٠- وأدان الوزراء تذرع اسرائيل والمنظمات الصهيونية بحق الأفراد في السفر مستهدفة بذلك تنفيذ البرنامج الصهيوني لجمع اليهود من مختلف بلدان العالم وتوطينهم في الاراضي الفلسطينية والاراضي العربية الأخرى المحتلة لتكريس الاحتلال والعدوان .
- ٥١- وطلب الوزراء الى جميع البلدان الامتناع عن تقديم العون أو التسهيلات لتنفيذ المخططات الصهيونية الرامية الى تشجيع تهجير اليهود من جميع أرجاء العالم الى اسرائيل والاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة ، مادام الصهاينة يحتلون هذه الأراضي ويرفضون السماح للفلسطينيين بالعودة الى ديارهم بل والاعتراف بحقوقهم في العودة .
- ٥٢- وأعرب الوزراء عن قلقهم البالغ ازاء التعاضد المتزايد بين اسرائيل والنظام العنصري في جنوب افريقيا ، وخاصة في الميدانين العسكري والنووي ، وأدانوا بشدة هذا التعاضد والتعاون . وطلبوا الى جميع أعضاء الحركة قطع علاقاتهم مع هذين النظامين في كافة الميادين وعزلهما تماما .
- ٥٣- ورحب الوزراء بالموقف الايجابي الذي اتخذته بعض الدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي الأوروبي وطلبوا الى جميع الأعضاء الآخرين في هذا الاتحاد الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف كما حددتها وأكدتها الأمم المتحدة ، والاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية على انها الممثل الوحيد والشرعي للشعب الفلسطيني .

برنامج العمل

- ٥٤- ان الوزراء ، بعد أن قيّموا الحالة الخطيرة للغاية الناجمة عن استمرار الاحتلال والسياسات والممارسات الاسرائيلية ، وان يؤكدون من جديد تأييدهم الكامل وغير المشروط لكفاح الشعب الفلسطيني ، بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، مثله الشرعي والوحيد ، من أجل نيل حقوقه غير القابلة للتصرف وممارستها بحرية ، وهي حقوقه في العودة وتقرير المصير واقامة دولته المستقلة ذات السيادة في فلسطين ، وان يعربون عن تضامنهم مع البلدان العربية المجاورة ، وهي لبنان وسوريا والأردن :

ألف - يحثون جميع البلدان الأعضاء على أن تؤكد من جديد التزامها التام بقضية الشعب الفلسطيني العادلة وكفاحه بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية . وفي هذا الخصوص يتعهد الوزراء بالرد بحسم وفعالية على التحدي الاسرائيلي الاستفزازي للمجتمع الدولي بأسره .

باء - يرجون من البلدان والمنظمات الصديقة التي تتبرع على الدوام للكفاح التحرري الوطني أن تكثف مساعدتها لمنظمة التحرير الفلسطينية والبلدان العربية المجاورة ، لتمكينها من الوفاء باحتياجات الكفاح التحرري والدفاع عن أراضيها ضد ما توجهه اسرائيل تكرارا من هجمات وتهديدات بتقويض الاستقرار .

جيم — يتعهدون بزيادة تأييدهم المعنوي والسياسي والدبلوماسي والمادي لمنظمة التحرير الفلسطينية حتى يتسنى لها مواصلة وتصعيد كفاحها بكل السبل .

دال — يطلبون الى كافة أعضاء الحركة التعهد بالتزامات مماثلة والاستجابة بسرعة وفعالية لنداءات حركة بلدان عدم الانحياز من أجل التضامن والعمل ، وفق احتياجات منظمة التحرير الفلسطينية والبلدان العربية التي تواجه التهديدات أو العدوان .

هاء — يدعون الى تكثيف الحملة من أجل فرض جزاءات سياسية واقتصادية والزامية ضد اسرائيل ، باستخدام الوسائل الوطنية والدولية ، ويطلبون الى جميع الدول التي تساند القضية الفلسطينية اتخاذ أى اجراء تراه ملائما ضد الدول التي تشجع اسرائيل على مواصلة سياساتها وممارساتها ، ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية .

واو — يطلبون الى جميع الدول والمنظمات عزل اسرائيل تماما حيث أن سجلها وأعمالها تؤكد انها ليست من الدول المحبة للسلم الأعضاء في الأمم المتحدة ، وتنفيذ مجموعة التدابير الواردة في منطوق قرار الجمعية العامة د ل ط - ١ / ٩ ، تنفيذا كاملا ، للوصول الى هذا الهدف .

هـ هـ — وتحقيقا لهذه الغاية قرر الوزراء ما يلي :

أولا — أن يطلبوا الى الأمين العام للأمم المتحدة بذل مساع كافية ، في أقرب وقت ممكن ، لبدء اتصالات مع كافة اطراف النزاع العربي الاسرائيلي في الشرق الأوسط ، بغية إيجاد طرق ووسائل ملموسة لتحقيق حل شامل وعادل ودائم يفضي الى السلم وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقرارات ذات الصلة .

ثانيا — أن يطلبوا الى مجلس الأمن الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف كما حددها قرار الجمعية العامة د ل ط - ٢ / ٧ ، وتأييد توصيات لجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، كما أيدتها الجمعية العامة في القرار ٢٠ / ٣١ المؤرخ في ٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٦ .

ثالثا — أن يطلبوا الى مجلس الأمن أن يبادر على وجه الاستعجال بتوقيع جزاءات شاملة وملزمة ضد اسرائيل بموجب أحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة الى أن تمتثل اسرائيل تماما لمقررات وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بقضية فلسطين .

رابعا — أن يطلبوا الى رئيس الجمعية العامة استئناف اجتماعات الدورة الاستثنائية الطارئة السابعة بشأن قضية فلسطين في موعد غايته ٢٠ نيسان / ابريل ١٩٨٢ .

خامسا — أن يرحبوا بجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي لم تتخذ حتى الآن خطوات لتنفيذ قرار الجمعية العامة د ل ط - ١ / ٩ المؤرخ في ٥ شباط / فبراير ١٩٨٢ بشأن مرتفعات

الجولان ، الى اتخاذ هذه الخطوات كتمبير عن تضامننا مع الكفاح العادل للمواطنين السوريين في مرتفعات الجولان السورية المحتلة .

سادس - أن يدعوا مجلس الأمن الى اتخاذ تدابير ملائمة لارغام اسرائيل على إبطال
ضم مرتفعات الجولان السورية المحتلة وفقا لقرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١) المؤرخ في
١٧ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨١ .
